

مؤتمر نزع السلاح

بيان بشأن نزع السلاح النووي

مقدم من مجموعة الـ 21

- 1- تكرر مجموعة الـ 21 تأكيدها أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتشدد في هذا السياق على أن بند جدول أعمال المؤتمر الذي يحظى بأولويتها القصوى هو نزع السلاح النووي.
- 2- وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الخطر الذي يشكله على بقاء البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيبقى خطر استخدامها وانتشارها قائماً.
- 3- وتكرر المجموعة تأكيد موقفها الذي أعربت عنه في بياناتها السابقة الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتذكّر بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح - وبالقرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1946، الذي اعتمد بالإجماع، والذي دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.
- 4- وتشير بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجموعة إلى إعلان مؤتمر قمة طهران لعام 2012 وإلى الوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز، والإعلان والوثيقة الختامية الصادرين عن مؤتمر قمة الحركة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، في أيلول/سبتمبر 2016، فضلاً عن الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثامن عشر لمنتصف المدة، الذي عقدته حركة عدم الانحياز في باكو، جمهورية أذربيجان، في نيسان/أبريل 2018.
- 5- وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام 1996، إلى أن ثمة التزاماً بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء وإتمام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بدعمها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/59 المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".

- 6- وقد أعاد إعلان الألفية الصادر في عام 2000 أيضاً تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

- 7- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، لأول مرة في التاريخ، بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،



الذي عُقد في هافانا، كوبا، يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014، وهو إعلان يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالمساهمة في نزع السلاح العام والتام. ويؤمل أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى تجعل مناطق أخرى من العالم "مناطق سلام". وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في كيتو، إكوادور، في 27 كانون الثاني/يناير 2016، والذي يعيد، في جملة أمور، تأكيد التزام الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يفرضي إلى نزع السلاح العام والتم الذي يمكن التحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتاكنا السياسي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتاكنا، الجمهورية الدومينيكية، في 25 كانون الثاني/يناير 2017، والذي يعيد، في جملة أمور، تأكيد التزام الجماعة بتحقيق هدف حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد الجماعة تأكيد التزامها بتعزيز وضع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمناطق سلام وتبرز طابعها كأول منطقة من نوعها خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال، في 14 شباط/فبراير 2017، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو، وذلك في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

8- وترحب المجموعة أيضاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندا، والموقعة في القاهرة، مصر، في عام 1996. وتسعى المعاهدة، التي دخلت حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009، إلى منع نصب الأجهزة النووية المتفجرة وحظر اختبار الأسلحة النووية والتخلص من النفايات المشعة في القارة. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية لكفالة الوفاء بالالتزامات الواردة في هذه المعاهدة.

9- وإذ تحيط المجموعة علماً بما اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية من خطوات لخفض ترساناتها، فهي تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء بطء وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي وإزاء عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في سبيل تحقيق هدف الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ويقتضي ذلك تجديد المجتمع الدولي إرادته السياسية لتسريع وتيرة التقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة أن تغتنم جميع الدول كل الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

10- وترحب المجموعة بالانعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013 وبتأجيله، وتؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة A/RES/70/34 وA/RES/72/251 وA/RES/73/40 وA/RES/74/54 بشأن متابعة هذا الاجتماع. وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن صواب في مؤتمر نزع السلاح في عام 2015، "برهن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي على أن هذه المسألة لا تزال إحدى الأولويات الدولية الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة على نحو كامل أهداف هذه القرارات، ولا سيما دعوتها إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بقرار عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك، في موعد يتقرر لاحقاً، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة

للسلحة النووية وبالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، مع إبراز الأنشطة التي تُنظم في شتى أنحاء العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات كل عام للاحتفال بهذا اليوم. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة العمل التي قدمتها والتي ترد في الوثائق CD/2063 و CD/2067 و CD/2133 و CD/2171.

11- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتحيط علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة "بوضع مقترحات للمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه"، وتأمل أن يساهم في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

12- وتحيط المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها كلياً عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71/258، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس ومن 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017.

13- وتعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير للأسلحة النووية من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما قد يُعرض بالتالي حياة أجيال الحاضر والمستقبل للخطر. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أنه ينبغي أن يشكل الإدراك الكامل للعواقب الكارثية للأسلحة النووية ركيزة جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

14- وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة في وجود إدراك متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد بعقد مؤتمرات بشأن هذا الموضوع في أوصلو يومي 4 و 5 آذار/مارس 2013، وفي مكسيكو يومي 13 و 14 شباط/فبراير 2014، وفي فيينا يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 2014.

15- وترحب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بروح نتائج المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وكذلك بالتعهدات والبيانات الوطنية التي قدمتها دول عديدة أثناء مؤتمر فيينا ومنذ اختتامه بهدف ضمان إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي من خلال التفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، ولا سيما اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، مع وضع إطار زمني محدد لذلك. وتدعو دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في هذه المعاهدة إلى الوفاء بتعهداتها القاطع بإزالة ترساناتها النووية كلياً تمهيداً لنزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى ما يرتبط بتفجير أي سلاح نووي من عواقب إنسانية كارثية ومن مخاطر وتهديدات غير مقبولة، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستسعى جاهدة إلى التعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين.

16- وإذ تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فهي تُشدّد على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات بشأن هذه المسألة دون إبطاء في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء المفاوضات بشأن برنامج من مراحل لإزالة الأسلحة النووية بالكامل، يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطويرها وإنتاجها وتكديسها واستخدامها وتنص على تدميرها، ويفضي إلى إزالتها على نحو شامل وخال من التمييز وقابل للتحقق منه، مع وضع إطار زمني محدد لذلك.

17- وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على وجوب انطباق المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

18- وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان مترابطتان جوهرياً تعزز إحداها الأخرى.

19- وتشدد مجموعة الـ 21 على أن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بجميع جوانبه، مسألة ضرورية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنُّهْج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة مسائل يكتل بعضها بعضاً وينبغي، كلما أمكن ذلك، المضي فيها بالتزامن لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

20- وتؤكد المجموعة من جديد أن إزالة الأسلحة النووية كلياً هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ورشما يتحقق هدف إزالة الأسلحة النووية بالكامل، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى إيلاء الأولوية القصوى لمسألة إبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة لها عدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها. وتعرب المجموعة عن قلقها لعدم إحراز أي تقدم ملموس في هذا الصدد، رغم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية والطلبات المقدمة منذ أمد طويل من الدول غير الحائزة لها للحصول على هذه الضمانات الملزمة قانوناً. ومما يبعث على مزيد من القلق أن دولاً غير حائزة للأسلحة النووية تعرضت بشكل ضمني أو صريح لتهديدات نووية من جانب بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة، تتعارض مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى الشروع في مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/68.

21- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة الدول التي تسوق مبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وترى المجموعة في هذا الصدد أنه توجد بالتالي حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في مذاهب الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية، للتقليل إلى أدنى حد من خطر استخدامها مرة أخرى في يوم من الأيام ولتيسير عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/44، المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن "تخفيض الخطر النووي"، وكذلك قرارها A/RES/73/60 بشأن "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

22- وتشدد مجموعة الـ 21 على أهمية تحقيق هدف انضمام جميع الدول، بما فيها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما من شأنه أن يساهم في جملة أمور منها عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة أنه لا غنى عن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي لتحقيق أهداف المعاهدة بكاملها.

23- وتعيد المجموعة تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وتبدي تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/55، المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

24- وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالحق قلقها لأن ثلاث دول أطراف، منها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بوصفهما من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، أعادت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مؤتمر استعراض المعاهدة)، بما في ذلك العملية الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بروّنته. وتؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أن قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل أساس إنشاء هذه المنطقة ويبقى صالحاً إلى حين تنفيذه بالكامل. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام 1995، وتدعو، وفقاً للفقرة 6 من هذا القرار، "جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء تعاونها وبذل قصارى جهدها لضمان إسراع الأطراف الإقليمية بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، وتؤكد من جديد أنه يجب على الدول المشاركة في تقديم القرار أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل ودون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995، خلافاً لما تدعو إليه القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة، يقوّض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق فيما بين أركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تعيد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة تأكيد الحاجة الملحة إلى انضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن عدم الاتفاق على وثيقة ختامية يمكن أن يقوض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار صلاحية جميع الالتزامات ذات الصلة المقدمة في أعوام 1995 و 2000 و 2010، ولا سيما العهد القاطع بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذ هذه الالتزامات بكاملها دون مزيد من التأخير.

25- وتود المجموعة أيضاً أن تعيد تأكيد حق كل دولة غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

26- وتؤكد المجموعة استعدادها للمساهمة بشكل بناء في أعمال المؤتمر، وتود، في هذا الصدد، أن تُذكر بمضامين الوثائق CD/36/Rev.1 و CD/116 و CD/341 و CD/819 و CD/1388 و CD/1462 و CD/1570 و CD/1571 و CD/1923 و CD/1938 و CD/1959 و CD/1999 و CD/2044 و CD/2063 و CD/2099 و CD/2135 و CD/2168 التي قدمتها لهذا الغرض.

27- وتحيط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية بشأن نزع السلاح النووي التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو 2014، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة عام 2014 الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي 11 و 18 حزيران/يونيه 2015، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة

دورة عام 2015 الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة من 8 إلى 10 آب/أغسطس 2017، في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً المنشأ بموجب المقرر CD/2090.

28- وبالنظر إلى التزام مجموعة الـ 21 القوي بنزع السلاح النووي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فهي تعيد تأكيد الخطوات الملموسة التالية:

(أ) إعادة تأكيد الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية كلياً؛

(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛

(ج) اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إنهاء حالة تأهب الأسلحة النووية وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها؛

(هـ) التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطويرها وإنتاجها وتكديسها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها، وتُفضي إلى إزالتها على نحو شامل وخالٍ من التمييز وقابل للتحقق منه، مع وضع إطار زمني محدد لذلك.

29- وختاماً، تُبرز مجموعة الـ 21 بارتياح الأنشطة المنظمة في شتى أنحاء العالم للاحتفال بيوم 26 أيلول/سبتمبر باعتباره "اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، والمكرسة لدعم هذا الهدف، بوسائل منها تعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وضرورة إزالتها كلياً، بغية حشد الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى المشاركة كل عام على أعلى مستوى ممكن في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يدوم يوماً واحداً للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وتدعو كذلك الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام والأفراد إلى اتخاذ تدابير إضافية للاحتفال بهذا اليوم كل عام.